اقتصاد

«السورية للاتصالات» لـ«الوطن»:

مليون دولار لتحسين جودة الإنترنت و٣٥٠ ألف بوابة هذا العام معظمها للأرياف

عبد الهادي شباط

كشف مدير الإدارة التجارية في الشركة السورية للاتصالات أحمد سنبل أن الشركة بصدد تنفيذ عقد بقيمة مليون دولار لشراء ١٣٠ ألفاً من مجالات العناوين الجديدة التي من شأنها أن تسهم في تحسين جودة الخدمة على شبكة الإنترنت.

وفي حديث لـ«الوطن» أوضح سنبل أن هذه الزيادة من المجالات في العناوين تأتي لتلافي مشكلة عدم قدرة بعض المشتركين على الشبكة من دخول حساباتهم الخاصة وهي مشكلة باتت تحصل مؤخراً مع بعض المشتركين لعدم مواكبة الزيادة في عدد البوابات المنفذة مع عدد المجالات في العناوين المتوافرة وهو ما أدى إلى وجود صعوبة لدى بعض المستخدمين في الوصول إلى خدمات الشبكة عبر حساباتهم الخاصة، وهنا يقدر المدير حجم النقص الحاصل في هذه المجالات بنحو ٣٠ ألف مجال.

وعن عدم تمكن الشركة من مواكبة زيادة عدد البوابات التي يجري تركيبها مع عدد هذه المجالات بين أن هناك العديد من العوامل التي أسهمت بتأخير وصول هذه المجالات أهمها حالة الحظر المفروضة على البلد حيث تتردد بعض الشركات في تعاملاتها مع الشركة السورية للاتصالات إلا أن الشركة استطاعت مؤخراً التعاقد على ١٣٠ ألف مجال من العناوين وكان من المقدر تنفيذ العقد منذ نحو ١٥ يوماً وحالياً تتوقع الشركة وصول هذه المجالات خلال الأسبوع القادم، الأمر الذي سيسهم بتلافي مشكلة عدم القدرة على دخول الحسابات الحادثة مؤخراً مع بعض المشتركين. كما أكد سنبل أن خدمة الإنترنت في سورية جيدة مقارنة مع العديد من الدول الأخرى وخاصة أن الكثير من هذه الدول التي تعتبر متقدمة في تقديم هذه الخدمة عادة ما يكون مقدار الجودة في الخدمة التي يتلقاها المشترك مقترناً بالقيمة المالية للاشتراك وأن هذه القيمة المالية مرتفعة بالمقارنة مع قيم الخدمات التي تقدمها الشبكة السورية. حيث يحصل المشترك على ٥١٢ ميغا بايت لقاء اشتراك شهري بقرابة الألف ليرة على حين لا تتجاوز كلفة الاشتراك الشهري لـ١ غيغا بايت ١٦٠٠ ليرة وأنه من المتاح أمام المواطن الحصول على الخدمة والسرعة التي يرغب بها.

وعن إيصال خدمة الإنترنت للأرياف السورية وتحسينها بين أن الشركة تسعى لتنفيذ نحو ٣٥٠ ألف بوابة خلال العام الحالي سيكون معظمها من نصيب الأرياف في المحافظات حيث تنوي الشركة مع نهاية العام الجاري للوصول إلى تنفيذ مليون بوابة في مختلف المحافظات علماً أن معظم البوابات التي مازال يجري تركيبها حالياً هي من عقود العام الماضي، وهو ما يشير إلى وجود وفرة في عدد البوابات المتاحة أمام الراغبين في الحصول على هذه الخدمة، مؤكداً أن الشركة وصلت في مدينة دمشق إلى تأمين جميع احتياجات المواطنين طالبي الاشتراك في الإنترنت حيث يستطيع أي متقدم بطلب هذه الخدمة الحصول عليها مباشرة ودون أي تأخير. كما أشار بأن الشركة تعمل على تخديم جميع المناطق المحررة وتزويدها بخدمة الهاتف الثابت وشبكة الإنترنت حسب جاهزية المنطقة لجهة البنى التحتية والظروف الأمنية المناسبة للعمل وتنفيذ استثمارات الشبكة فيها منوهاً إلى أن جميع المقاسم التي يجري تنفيذها في هذه المناطق أو في المناطق التي يتم إدخال الخدمة الهاتفية إليها حديثاً تكون عبر تقنية (ims) وهي تقنية جديدة وبديلة عن المقاسم التقليدية القديمة حيث توفر هذه التقنية خدمة الهاتف الثابت وخدمة الإنترنت، وخاصة أن المقاسم القديمة باتت غير قابلة للصيانة أو الإصلاح بعد تحول معظم الدول المصنعة والمنتجة لها نحو المقاسم الرقمية.

شركات الغزل تخسر بسبب الكهرباء والوزير يتعهد بصيغة جديدة لأسعارها

فساد مبطن وخلل إداري في «النسيجية».. طعمة: لا آراء شخصية في التقييم

الوطن

عزت شركات الغزل والنسيج أسباب تفاقم خسائرها لرفع أسعار الكهرباء، إذ تراكمت خسائرها متجاوزةً مستوى ٢,٥ مليار ليرة سورية، مع عدم توافر القدرة الكهربائية واستقرارها اللازم للتشغيل، إضافة إلى عدم انتظام عملية التقنين الأمر الذي ساهم في زيادة كلف الإنتاج بشكل ملحوظ حيث وصلت نسب كلفة الطاقة الكهربائية إلى ٣٠٪ وأحياناً ٤٠٪ من إجمالي الكلفة، أي أكثر من كلفة الرواتب والأجور خلافا للمعايير الناظمة في المشاريع المماثلة.

من جانبه وزير الصناعة كمال الدين طعمة، اعتبر أن ترك الأمر بهذا الشكل يضر كثيراً ويراكم الخسائر على الشركات بشكل غير مسبوق، وتعهد خلال اجتماعه بالمسؤولين في المؤسسة النسيجية أمس، أن يكون هناك صيغة جديدة لأسعار الكهرباء تتم بالاتفاق مع وزير الكهرباء.

ممثلو اتحاد العمال بدورهم طالبوا بتحرك الحكومة لتخفيض أسعار الكهرباء وتأمين الوقود بما يتناسب مع الأسعار العالمية حماية للمنتج المحلي مع البحث عن آليات أخرى لتقليل تكلفة المنتج.

من جانب آخر كشف الوزير عن وجود خلل في الهيكلة الإدارية للمؤسسة النسيجية، الأمر الذي يتطلب تلافي الكثير من مواطن الخلل الإداري، مؤكداً أن عملية التقويم مستمرة وفق أسس علمية اقتصادية «ولا مزاجية فيها ولا آراء شخصية لكونها تركز على الرقم والرقم صادق وبالمقابل الرقم أصم وبحاجة إلى تحريك، من خلال ربطه بمؤشرات اقتصادية ليعطي مدلولاً يتم من خلاله التعرف إلى حقيقة الشركة».

ولفت الوزير إلى أن الخلل الحاصل بين التكلفة المعيارية والإنتاجية تتم معالجة أسبابه وليس نتائجه كما كان سابقاً لأن سببه قد يكون فساداً مالياً، وخاصةً في شركة الساحل، مطالبا بضرورة تقديم مبررات لمعرفة أسباب الخلل والانحرافات، مطالباً القائمين على الشركات الاعتراف بالخطأ باعتباره فضيلة ومعرفة أسبابه والامتناع عنه، علماً أن التعويض عنه واجب قدر الإمكان.

وبينت المؤسسة أن عدد الشركات المتوقفة عن العملية الإنتاجية قد بلغ لغاية تاريخه ١٣ شركة عدد عمالها ٤٣٠١ عامل كتلة رواتبهم تصل إلى نحو ١,٦ مليار ليرة سورية.

بدوره أشار مدير عام الشركة نضال عبد الفتاح إلى أن المؤسسة أنتجت خلال عام ٢٠١٥ ما قيمته ٨,٥ مليارات ليرة سورية هي الإجمالي من أصل ٤٨ مليار ليرة سورية هي الإجمالي المخطط للخطة الإنتاجية والتسويقية لافتاً إلى أنه وبمعدل تنفيذ وصل إلى نحو ١٧٪ علماً أن هناك بعض التوقفات تعادل قيمتها نحو ٦,٢١ مليارات ليرة سورية، معتبراً أنه لو أضيفت هذه المبالغ للإنتاج لأصبح معدل التنفيذ نحو ٢٦٪.

موضحاً أن هذه التوقفات تعود إلى جملة من الأسباب والتي يبرز فيها انقطاع التيار الكهربائي والذي سبب خسارة على شكل فوات الإنتاج بقيمة تصل إلى نحو ٤,١ مليارات ليرة سورية، يضاف إليها غياب عمال الإنتاج الذي سبب بدوره خسارة بقيمة تبلغ نحو ٨,٤٧ مليارات ليرة سورية بالتوازي مع عدم توافر المادة الأولية وهو عامل تسبب أيضاً بخسارة تصل إلى ما يزيد على ٩ مليارات ليرة سورية.

وأشار إلى أن تجربة التشغيل للغير قد جاءت بناء على توقف شركات الغزل عن الإنتاج لمدة تزيد على سنة بسبب عدم توافر المادة الأولية (القطن) ما أدى إلى استنزاف السيولة النقدية في هذه الشركات من خلال الاستمرار في دفع أجور العاملين والمقدرة بـ١٧١٦ مليون ل.س وبعض النفقات الأخرى ما يعني تخفيض خسائر كبيرة لافتاً إلى أن هذا التوقف أدى إلى الترهل والوهن عند العمال نتيجة عدم تواصلهم مع العمل الإنتاجي.

وأشار إلى أن توقف الآلات الإنتاجية عن العمل يؤدي إلى سوء الوضع الفني لهذه الآلات وبالتالي زيادة استهلاك القطع التبديلية ومستلزماتها. مشيراً إلى الصعوبات التي واجهت تجربة التشغيل للغير والتي تتعلق بارتفاع نسبة العوادم والشوائب في الأقطان الموردة من المتعهدين ما أدى إلى انخفاض نسب التنفيذ وبالتالي كمية الغزول الناتجة وزيادة أسعار المحروقات والكهرباء ومنح تعويض معاشي للعاملين ما أدى إلى ارتفاع تكلفة التشغيل والأهم هو انقطاع التيار الكهربائي وعدم استقرار الشبكة الكهربائية.

وبالنسبة للعمالة فقد انخفض عدد العاملين في المؤسسة في عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع عام ٢٠١١ بمقدار ٨٠٦٢ عاملاً وبالتالي فإن العمالة الفائضة هي عبارة عن عمال الشركات التي توقفت عن العمل ويتم نقلها إلى باقي الجهات العامة الأخرى للاستفادة من خدماتها بالتنسيق مع الجهات الوصائية.

هيئة الاستثمار تناقش دور المصارف في المدن الصناعية.. ومديرو المصارف لم يحضروا!!

مدير حسيا لـ«الوطن»: حجج غياب المصارف عن المناطق الصناعية واهية

علي محمود سليمان

في ظل غياب لمديري المصارف العامة (العقاري والتجاري والصناعي) أقيمت يوم أمس ورشة عمل حول دور المصارف العامة في تحسين البيئة الاستثمارية ضمن المدن الصناعية. حيث بينّت نائب المدير العام لهيئة الاستثمار السورية إيناس أموي أن الهيئة تعمل على متابعة المشاريع الاستثمارية في المدن الصناعية والوقوف على واقعها التنفيذي، لمعرفة المعوقات والصعوبات التي تؤخر تنفيذها وإيجاد السبل لتبسيط الإجراءات والأمور المالية لإقامة هذه المشاريع في المدن الصناعية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضحت أموي بأن الهيئة تشكل صلة الوصل بين أصحاب المشاريع الاستثمارية في المدن الصناعية ومديري المدن من جهة والمصارف العامة من جهة أخرى، لإيصال صوت الصناعيين المستثمرين إلى أصحاب القرار في المصارف العامة، وأشارت أموي إلى أهمية إعادة افتتاح فروع المصارف العامة ضمن المدن الصناعية وتقديم التسهيلات للصناعيين المستثمرين، منوهةً بأن ما سيتم اتخاذه من اقتراحات وتوصيات سيتم رفعه إلى الجهات المعنية لاتخاذ القرار المناسب.

من جانبه اعتبر مدير المدينة الصناعية في حسياء أنه من المؤسف أن نرى المصارف الخاصة استمرت بعملها ضمن المدن الصناعية ولم تتوقف رغم الأزمة وحققت الأرباح، على حين المصارف العامة أغلقت فروعها وتوقفت، تحت أسباب وحجج واهية، موضحاً في تصريح لـ«الوطن» أن الأعذار التي تقدم بها المصرف التجاري حول نقص الكوادر وصعوبة تأمين السيارات المصفحة غير مقبولة.

وبيّن منصور بأن الصناعيين حملوه رسالة يطالبون بها بتزويدهم بحوامل الطاقة بشكل دائم ودون انقطاع، حيث إن هناك صناعات لا يجوز أن ينقطع التيار الكهربائي عنها خلال العمل وإلا تسبب بخسائر كبيرة تصل إلى الملايين وقد تؤدي إلى خسارة وإغلاق المنشآة، ولذلك فإن الصناعيين مستعدين لدفع التكلفة الحقيقة لتزويدهم بالكهرباء على ألا تنقطع، لتعويض الخسائر في ظل ارتفاع أسعار المحروقات.

بدور أشار مدير المدينة الصناعية في عدرا زياد بدور إلى أن العمل ضمن المدينة تطور من ٤٠٠ منشأة صناعية خلال العام ٢٠١٠ إلى ١٣٠٠ منشأة مع بداية العام الحالي و٥٦ ألف عامل وألفي منشئة قيد الإنشاء والتجهيز، ولذلك فإنه من مصلحة المصارف العامة إيجاد تسهيلات للقروض المتعثرة للصناعيين وتشغيل هذه القوة الصناعية الكبيرة لتحقيق أرباح وتحريك رأس المال بدلاً من تجميده لدعم جودة المنتج المحلي الذي تصل نسبة القابل للتصدير منه إلى ٤٠٪.

من جانبه مدير المؤسسة العامة للتأمين ياسر مشعل أشار إلى أن المؤسسة وضعت ضمن خطتها للعام الحالي تحويل مكتب المؤسسة في حسياء الصناعية إلى فرع مستقل عن فرع المؤسسة في حمص، مؤكداً أن الجهات الحكومية وضعت بالحسبان ضرورة دعم الاقتصاد الوطني والقطاع الصناعي بشكل رئيسي.

ولذلك ستعمل المؤسسة على تطوير مكاتبها وفروعها ضمن المدن الصناعية، كما أن جميع المصارف العامة لديها توجه ضمن خطتها في ٢٠١٦ لإعادة افتتاح فروعها ومكاتبها في المدن الصناعية وهي خطة عرضت على لجنة الموازنة ومجلس الشعب وستكون الأولوية فيها للمدن الصناعية.

وفي الطرف المقابل بيّن مدير التخطيط في المصرف العقاري أن نسبة التجهيز لأبنية مكاتب المصرف في المدن الصناعية الثلاثة حسياء والشيخ نجار وعدرا قد وصلت إلى ٨٠٪ والعمل جار على استكمال أعمال البناء، ولكن الصعوبات تكمن في تأمين التجهيزات اللازمة للمكاتب نتيجة العقوبات الاقتصادية على المصارف العامة ومنها العقاري.

بدوره أوضح مدير التخطيط في المصرف التجاري بأن المشكلة الرئيسية التي تعوق افتتاح مكتب للمصرف في حسياء الصناعية تتعلق بصعوبة تأمين مكونات المكتب وتحويله إلى فرع، مثل الكادر الوظيفي نتيجة هجرة وسفر عدد كبير من الموظفين والعمل يتم حالياً على إيجاد حلول لهذه المشكلة.

وفي السياق ذاته أشارت مندوبة المصرف الصناعي إلى أن المصرف كان قد وضع مخططاً للتوسع بشكل أفقي منذ العام ٢٠١٠ ضمن المدن الصناعية، ولكن ظروف الأزمة حالت دون ذلك، إضافة إلى أن التكاليف الاستثمارية للمشاريع قد تغيرت وارتفعت عما كانت موضوعة عليه سابقاً، ولذلك تم رصد أرقام تأشيرية لتكاليف هذه المشاريع والمصرف يعمل على إيجاد التمويل باتفاق تراض مع مؤسسات حكومية.

وطالب المستثمرون الصناعيون الذين شاركوا في ورشة العمل بإيجاد حماية للصناعة المحلية لمدة محددة لتعاود الإقلاع من جديد وتشغيل المصانع الداخلة حديثاً في الإنتاج وتفعيل اتفاقيات مع الدول الصديقة بما يساهم بتخفيض سعر الصرف، وإعادة النظر بتمويل المشاريع المتعثرة القائمة واستثنائها من شروط التمويل بما يدعم هذه المشاريع وتكون لها الأولية بما أنها قائمة وتعمل. وعن إجازات الاستيراد اعتبر المستثمرون الصناعيون بأن القرار ٣٠٧ لم يميز ضمن الفقرة ب بين الصناعي والتاجر ولذلك يجب الفصل بين الصناعي المستورد والتاجر المستورد لدعم مستلزمات الإنتاج المحلي.

> مستثمرون يطالبون بالفصل بين الصناعي والتاجر في مؤونة الاستيراد

مقاولون يتهمون الجهات المعنية بعدم الإنصاف

السويداء- عبير صيموعة

كان للأزمة التي تمر بها البلاد الأثر السلبي الأكبر على قطاع المقاولات هذا ما أشار إليه نقيب المقاولين في السويداء عامر حمزة مضيفاً إن ما زاد الطين بلة تخلي المعنيين عن الاهتمام بنقابة المقاولين وإصدار القرارات المجحفة بحقهم وأولها قرار رئاسة مجلس الوزراء الذي يقضي بأحقية وأفضلية شركات القطاع العام بتنفيذ مشاريع الدولة ومشاريع المؤسسات والدوائر وهذا ما جعل أغلبية الدوائر والمؤسسات والبلديات تقوم بتلزيم مشاريعها للقطاع العام بموجب القرار ما نتج أبعاد أجواء المنافسة بين القطاع الخاص وشركات القطاع العام وبطالة لدى جزء كبير من المقاولين.

وأكد حمزة إهمال المعنيين في المحافظة بنقابة المقاولين وخاصة بعد حرمان قطاع المقاولات من المازوت علماً أنه تم توجيه كتاب إلى المحافظ بإعادة تخصيص نقابة المقاولين بكمية المازوت اللازمة لتنفيذ مشاريعهم المتعاقد عليها أو لتشغيل آلياتهم التي تعتبر عماد عملهم وفصل مخصصاتهم عن اتحاد الحرفيين، موضحاً أنه ورغم تخصيص كميات من المازوت للنقابة إلا أنه ومنذ نهاية عام ٢٠١٤ كان صدور التعليمات من المحافظة بتوقيف التخصيص وهذا إجحاف بحق المقاولين واستحقاقاتهم ما جعلهم يلتجئون للحصول على المازوت من السوق السوداء لزوم تشغيل آلياتهم، متسائلين أين تذهب كميات المازوت الواردة إلى اتحاد الحرفيين والتي من المفترض تزويد الآليات منها على أقل تقدير وخاصة أنه يوجد على ساحة المحافظة ما يزيد على ٢٦٠ آلية ثقيلة لمتعهدين عاطلين من العمل والذين لم يحصلوا على عقد تعهدات واحد منذ صدور قرار رئاسة مجلس الوزراء بالتعاقد مع القطاع العام، مطالبين بفتح تحقيق حول كميات المازوت الواصلة إلى اتحاد الحرفيين والتي لم يتم تخصيص لتر واحد منها لآليات المقاولين الذين يعتمدون على إنتاجية آلياتهم التي تعمل على تنفيذ مشاريع القطاع العام والخاص على حد سواء على ساحة المحافظة.

ومن جهة أخرى أكد حمزة أنه تم توجيه كتاب إلى محافظ السويداء من أجل توجيه الدوائر والمؤسسات في المحافظة بالالتزام بكتاب وزارة الأشغال رقم ١٠٩٠ تاريخ ١٨/٢/٢٠١٥ وتعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم ٥٧١٣ تاريخ ١٥/٩/٢٠١٠ والمتضمن عدم إجراء أي عقد مقاولات وفوائد أشغال إلا مع مقاول مصنف أصولاً ومسجل من نقابة المقاولين أو المهندسين حصرا حيث نتمنى كنقابة قيام البلديات والدوائر والمؤسسات بإرسال صورة عن إعلان المناقصة والمشاريع المراد تنفيذها إلى نقابة المقاولين والتقيد بتعميم رئاسة مجلس الوزراء المذكور أعلاه.

وأشار نقيب المقاولين إلى ضرورة المؤازرة من المحافظ من أجل إصدار بلاغ من الجهات المعنية يتضمن إلزام الجهات العامة والبلديات بعدم تنفيذ مخططات البناء للأبنية التي تحتاج إلى خبرة إلا إذا كان المنفذ المتعاقد مقاولاً مسجلاً في نقابة المقاولين ويصنف أصولاً في مجال البناء أو مهندساً مقاولاً، وهذا يضمن سلامة التنفيذ وجودته ويضمن انضمام أصحاب المهنة إلى نقابة تحميهم وتضمن حقهم، إضافة إلى الحد من الخلافات الحاصلة بين المالك والمنفذ لوجود مرجعية (أي النقابة) بتنظيم العقود ومتابعة الالتزام ببنودها وخلق فرص عمل للمقاولين نظراً لقلة المشاريع المطروحة في دوائر ومؤسسات الدولة بسبب الظروف الحاصلة.

رد

مالية دمشق ترد على «معاملة المرحوم»: الغاية استيفاء الضرائب المترتبة عن تنازلات المحافظة والمحاكم المختصة

وصلنا بتاريخ ٧ شباط الجاري رد من مديرية مالية دمشق عن مقال نشرته الصحيفة بتاريخ ٣ تشرين الثاني من العام الماضي (٢٠١٥)، وفيما يلي نص الرد:

بالإشارة لما نشر في صحيفتكم بالعدد ٢٢٦٢ تاريخ ٣/١١/٢٠١٥ تحت عنوان: «يحدث في مالية دمشق..» وبالعودة للوثائق والمستندات المحفوظة لدينا تبين:

قام ورثة المتوفى بتاريخ ١٧/٣/٢٠٠٥ بطي تكليف والدهم عن المحل الكائن في الحريقة بناء المحافظة ونقل التكليف للورثة بموجب بيان الترك رقم ٩٢٤٢ تاريخ ١٧/٣/٢٠٠٧ وبدءاً من تاريخ الوفاة. كما تقدم ابن المتوفى ببيان لدى دائرة الرواتب والأجور يفيد بعدم وجود عمال لدى والده ثم تقدم ببيان آخر متعهداً بتسديد الفروقات إن ظهرت.

بتاريخ ٥/٨/٢٠٠٧ تقدم المدعو (ع. ص) ببيان دخول شريك للمحل المذكور مستنداً على تنازل للمتوفى عن ثلث المحل (قبل وفاته) تم لدى محافظة دمشق بتاريخ ٢٠/١١/٢٠٠٢ باعتبارها المالكة للعقار برقم ١٢٤٧٤ تاريخ ٢٠/١١/٢٠٠٢ واستناداً لهذا التنازل صدر قرار المكتب التنفيذي ١٧٤٦ م. ت تاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٣ (بعد الوفاة) بقبول هذا التنازل بناء عليه أصدرت مديرية مالية دمشق قرار أرباح رأسمالية رقم ٢٥٣٦ تاريخ ١٤/٥/٢٠٠٨ عالج واقعة التنازل وتم تسديد الضريبة الناتجة عن هذا التنازل من قبل المتنازل له وتم منحه براءة ذمة من دائرة الرواتب والأجور بتاريخ ٢٤/٣/٢٠١١. أي إن الدوائر المالية عالجت الأرباح الرأسمالية عندما علمت بالواقعة.

بتاريخ ١٧/٦/٢٠١٠ قام ورثة المتوفى ببيع كامل فروغ المحل المذكور لشار جديد بموجب قرار حكم قطعي برقم ٢٧٠ تاريخ ٣١/٨/٢٠١٤ وتم تسديد الضريبة الناتجة عن هذا التنازل.

وبذلك تكون غاية الإجراءات المتبعة من مديرية مالية دمشق استيفاء الضرائب المترتبة عن التنازلات الحاصلة لدى محافظة دمشق والمحاكم المختصة.

وردنا كتاب الهيئة العامة للضرائب والرسوم رقم ٩٠٩٣(٣/١٢) ص. بتاريخ ٦/١٢/٢٠١٥ يقضي بإعلام المتنازل له عن الثلث بأنه في حال وجود حق له الرجوع للقضاء المختص لإثباته وقد تم إعلامه بذلك.

مدير مالية مدينة دمشق

أحمد رحال